

من الواضع الاقتصادي

دعوة للمصاحفة الاقتصادية

محمد شريف أبو ميسم

ثمة دعوة لطيفة (للمصاحفة الاقتصادية) أطلقتها عضو هيئة الاستثمار السيد ابراهيم البغدادي من خلال مقال له نشر عبر مواقع الانترنت.. هذه الدعوة تمثل رغبة ملحة لدى العاملين في القطاع الخاص للمكاشفة وعرض أسباب التلكؤ من أجل تفعيل دور القطاع الخاص خلال المرحلة الحالية، فتمثلت لدى السيد البغدادي بدعوة للمصاحفة ما بين القطاعين الخاص والعام، مع ان البعض يرى في القطاع الخاص (ابنا باراً) للقطاع العام في جميع فعالياته خلال سنوات حكم المنظومة السياسية السابقة، وان ما من خصومة بين القطاعين سوى ما أشار اليه السيد البغدادي من منهجية ترسخت في نفوس موظفي القطاع العام جراء التكريس لتفاهة السلطة الشمولية على مدار أربعين عاما خضع فيها المجتمع العراقي لتسكرة توالدت عنها سلوكيات لا يبدو

الخلاص منها قريباً، ولهذا الأمر وعلى ما يبدو أثر سلبي في عملية التحول الكلية، فهي مشكلية القطاع العام مع مؤسساته مثلما هي مشكلية القطاع الخاص مع هذه المؤسسات وهذا ما يظهره الأداء... فالروتين والبيروقراطية وما يحف بهما من فساد يحتاجان للمزيد من التشريعات لتحسد منهما كظواهر تعيق عملية النمو ويحتاجان للمزيد

من الوقت أيضاً وهذه هي الاشكالية الأهم، ولكن وينص الوقت فان دورالقطاع الخاص ما زال دون المستوى المطلوب، فهذا القطاع اظهر انه لا يمتلك المبادرة اذ ما زال بانتظار حركه (الاقتصاد الحر) الموسودة دون حراك... نعم كان للاغراق وللانفلات الاقتصادي دور في تعويق أداء القطاع الخاص ولكن هل ينتظر العاملون في هذا القطاع مناخا استثماريا يكون فيه القطاع العام في خسر كان؟ أم مفهوم الاقتصاد الحر لا يعني بأي شكل من الاشكال إلغاء دور القطاع العام كلياً، ولا يعني اطلاق العنان للقطاع الخاص دون ضابط، فما بالك في بلد خرج من كارثة اقتصادية، تتجلى أشبع صورها في تدمير البنية الأساسية والبنية الخدمية وهو بحاجة لاستمرار تدخل الدولة لدفع عجلة الحياة أولاً وإلى حين بلورة الملامح الهيكلية لشكل الاقتصاد الجديد الذي حمل لافتة اقتصاد السوق دون أية تشريعات تحمي المستهلك أو المنتج الوطني أو الواقع البيئي.

لمخالفاتها الشروط الصحية

إغلاق سبعة معامل لتصنيع الألمنيوم في الكوت

والحيدرية ودور المعلمين وسط الكوت". وأضاف ان "جميع المعامل المخالفة كان نوع المخالفة فيها هو تشاؤها وسط المناطق السكنية وهذا مخالف للقوانين فضلاً عن مخالفتها الشروط البيئية".

ولم يوضح القائم مقام فيما إذا كانت هناك غرامات بحق المعامل المخالفة أم لا، لكنه أشار إلى ان "مديرية بلدية الكوت رفعت توصيات إلى مركز شرطة البلدية لغرض رفع المخالفات بأسرع وقت والسماح لأصحاب المعامل بنقل معداتهم إلى خارج حدود البلدية".

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمح العمله	سعر البعع بالدينار IQD	سعر الشراء بالدينار IQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
اليون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
اليين الياباني	JPY	11.211	11.205

الالف المساكن للموظفين، ودعا الحكومة العراقية الى بناء اكثر من مجمع سكني في بغداد والمحافظات من اجل الحد من الازمة). وأشار المستأجر رحيم عودة ان تكلفة الاجارات باتت مرهقة ولايكفي الراتب الشهري في سلك الشرطة للمعيشة بشكل كريم ويليق بالانسان العراقي، واكد للمدى ان ايجاره لمنزل صغير في كمب سارة بلغ ٤٠٠ الف دينار والباقي للمعيشة يتقدمهم شان الكهرباء المرهق وكانه طفل اخر من اطفالي، وطالب بحلول سريعة وقال من يسمع ميزانية العراق يندهش لكننا كمستأجرين مازلنا ننتظر حلول الحكومة العراقية من اجل انصافنا.

لكن رجل الاعمال محمد لازم قال ان هنالك رغبة من القطاع الخاص العراقي للمنافسة في اقامة مجمعات سكنية لكننا نعاني كرجال اعمال من عدم وجود القوانين الناظمة والسائدة الينا من جهة وعدم استخدام الناظمة الواحدة من جهة اخرى، ونوه للمدى ان قضية الفروض من المصارف العراقية هي اول عائق ناهيكم عن خطابات الضمان واشكالياتها في عملنا، وندعو الحكومة العراقية الى دعم القطاع الخاص العراقي للمساهمة في حل المشكلة. ترى هل يجد المستثمرون العراقيون والاجانب عرباً كانوا ام من غير العرب الحاجات الضرورية للاستثمار وفي مقدمتها الاستثمار الاسكاني، وهل تستمر ازمة السكن في عراق اليوم أو الحلول باتت قريبة وتلوح بالافق، كل هذه تساؤلات بحاجة الى اجابات العمل من جهة والزمن من جهة اخرى

التخطيط: ٣٧٠٤٤ مليار دينار قيمة الناتج المحلي للنصف الاول من عام ٢٠٠٨

عام ٢٠٠٧ وذلك فيما يتعلق بنشاط ملكية دور السكن ونشاط الخدمات الشخصية والقطاع الخاص لنشاط الكهرباء، أما فيما يتعلق بباقي الأنشطة الاقتصادية فيتم الاعتماد على مدى أهميتها النسبية". من جانب آخر، ذكر الجهاز المركزي للإحصاء، أن "قيمة الدخل القومي بالأسعار الجارية لسنة ٢٠٠٦ كانت قد بلغت (٨٥٤٣١,٥) مليار دينار، بلغ متوسط نصيب الفرد منها (١٩٢٦٣٣٩,٠) دينار.. أما قيمة الناتج المحلي بالأسعار الجارية لنفس السنة (٢٠٠٦) فقد بلغت (٩٥٥٨٨,٠) مليار دينار، كان نصيب الفرد منها (٣٧٧٢٣٣,٠) دينار، فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٤٧,٨) مليار دينار لسنة ٢٠٠٦".

السلع والخدمات النهائية المتحققة خلال السنة، ويعد مؤشراً مهماً لقياس كفاءة الأداء الاقتصادي، إذ إن تطور هذا الناتج ينعكس ايجابياً على تطور الدخل الذي يؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد. وأفاد البيان، إن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات "اعتمد في إعداد تقديراته الفعلية للناتج المحلي الإجمالي على البيانات المتاحة التي توفرها وزارة النفط فيما يتعلق بكميات النفط المنتج والمصدر والمجهز للمصافي والكهرباء، وعلى بيانات الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة، ومصروفات الموازنة الجارية في احتساب نشاط الحكومة، فضلاً عن المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة العراقية المنفذ خلال

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. وأضاف البيان أن "الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٧ توزع بواقع (٢٠٥٨٦,٧) مليار دينار بالأسعار الجارية مقابل (١٠,٦) مليار دينار بالأسعار الثابتة للفضل الثاني، أما الفصل الثالث من عام ٢٠٠٧ فقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (٤,٤) مليار دينار بالأسعار الجارية مقابل (١٢,٠) مليار دينار بالأسعار الثابتة، فيما بلغت قيمته للفصل الرابع من العام المذكور (٣٣٦٦,٣) مليار دينار بالأسعار الجارية و(١٣,٠) مليار دينار بالأسعار الثابتة". والناتج المحلي الإجمالي، الذي هو عبارة عن قيم الإنتاج من

مليار دينار بالأسعار الثابتة. جاء ذلك في بيان صحفي للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، التابع

قيمة الناتج المحلي الإجمالي للفصل الأول من عام ٢٠٠٨، بلغت (٣٧٠٤٤) مليار دينار بالأسعار الجارية، مقابل (١٣,٤)



انضماماً مع صدارة ونيس الوزراء

المصرف الزراعي يوقف العمل بالتسهيلات المصرفية

القطاع الزراعي، ابتداءً من الفلاحين وحتى الشركات الزراعية، ويرسم خدمة لا يتعدى ٢٪ من قيمة القرض المقدم بنسبة مساهمة ١٠٪ من قيمة المشروع، وأضاف المصدر ان مكاتب عديدة للمصرف يتم الاعداد حالياً لفتحها في الشعب الزراعية المنتشرة في عموم الأفضية والنواحي بعد أن تم افتتاح مكتب للمصرف الزراعي في كل من- هيبب- المدائن- المقدادية- الحر- الشحيمية- أبو غريب.

بغداد/ الصدى

قررت الادارة العامة للمصرف الزراعي التعاوني إيقاف العمل بالتسهيلات المصرفية التجارية والتوجه نحو الاقراض الزراعي، انسجاماً مع مبادرة رئيس الوزراء المتعلقة بدعم القطاع الزراعي وتوجيهات وزارة المالية.. وذكر مصدر مسؤول في المصرف الزراعي للمدى ان هذا القرار جاء بعد ان شملت المبادرة الزراعية جميع الأعراض الزراعية وجميع العاملين في

ارتفاع حجم التداول لآخر جلسات سوق العراق للاوراق المالية

بغداد/ قيس هيدان

شهدت جلسة سوق العراق للاوراق المالية ليوم الخميس الماضي وهي جلسة التداول الثالثة لشهر اب الجاري تداول اسهم (٢٩) شركة مساهمة بعدد اسهم تجاوز (٤,٣٣١) مليار سهم بقيمة تجاوزت (٥,٢٠٠) مليار دينار. وقد تميز قطاع المصارف في الجلسة بتحقيقه اعلى نسبة تداول من حيث عدد الاسهم المتداولة (٩٨,٨) وحجم التداول (٩٠,٢)٪ وحقق قطاعا الصناعة المرتبة الثانية بنسبة (٧,٧)٪ و(٨,١)٪ على التوالي في حين تقاسم قطاعي الخدمات والنفادق نصيب التداول الباقية حيث تم جبر التداول على قطاعات التأمين والاستثمار والزراعة. وقد تميزت الجلسة بارتفاع المؤشر القياسي لقطاع المصارف والصناعة على (٠,٢٠)٪ واستقرار المؤشر القياسي لقطاعي المصارف والصناعة على لقطاع النفادق بنسبة (٠,١٦)٪. ارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة (٠,١٠)٪ عندما اقبل على (٣٨,٥٦٦) نقطة.

إطلاق تخصيصات إنعاش الأهوار وخطة لبناء ٣٠٠٠ منزل فيها



ملياراً و (٨٨٠) مليون دينار الى مشاريع التريية، و(٤) مليارات و (١٤٥) مليون دينار الى وزارة

ملياراً و (٨٨٠) مليون دينار الى مشاريع التريية، و(٤) مليارات و (١٤٥) مليون دينار الى وزارة

الصدى/ وكالات

أعلنت وزارة الدولة لشؤون الأهوار، عن إطلاق التخصيصات المالية لإنعاش مناطق الأهوار لعام ٢٠٠٨، وكشفت عن خطة لبناء ثلاثة آلاف منزل لأهالي الأهوار في محافظة ميسان ضمن مشروع الإسكان الريفي. ونقل بيان للمركز الوطني للإعلام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عن وزير الدولة لشؤون الأهوار حسن الساري قوله إنه " تم إطلاق التخصيصات المالية لإنعاش الأهوار في قطاعات التربية والكهرباء والصحة والبلديات والأشغال والأعمار والزراعة". وأضاف الساري تم تخصيص (١١)

اقتصاديات الظل

مصادرة الأرصفة

واحدة من بين مجموعة نتائج اقتصاد الظل هي حالة مصادرة الأرصفة التي تعامل معها المواطن العراقي كأمر واقع، فما عاد أحد يطالب بعودة الأرصفة الى المارة بعد أن اغتصبها الباعة المتجولون، لأن الأمر أصبح من بين المسلمات في المشهد اليومي لمدينة بغداد تحديداً.. اللافت في عملية مصادرة الأرصفة من قبل الباعة المتجولين والتي امتدت الى المناطق السكنية، ان ما من رقيب على استمرار عملية المصادرة، الأمر الذي شجع الباعة في تلك المناطق على اقتطاع أجزاء من الحدائق المجاورة للأرصفة من أجل اقامة محال تجارية من (الحديد والجنكو)، هذا الأمر يحتاج لتدخل سريع من قبل الجهات المسؤولة خاصة ان بعض التجاوزات لم تأخذ جزءا من حق المارة، انما اغتصبت كامل هذا الحق وتعدت الى مظاهر تلحق أضرارا بنظافة وراحة السكان في المناطق السكنية، الجديد في الأمر هو التحاق مهن أخرى بفعاليات اقتصاد الظل على الأرصفة مثل (مهنة بيع وذبح حيوانات المشاية وبيع السمك المسقوف والدايج بالتنور..) ونحن بانتظار فتح محال للحلاقين وعبادات للأطباء على المتبقين من تلك الأرصفة.

هناك حاجات متلازمة مع حياة الانسان ايضاً، يأتي في مقدمتها حاجته في الحصول على حقوقه الطبيعية والتي يتصدرها حق الحصول على سكن يليق بانسانيته.. وتشير الاحصاءات الحا وجود يعانون ازمة السكن أي بواقع (٢٠٠) الف وحدة سكنية سنوياً سيكون العراق بحاجة اليها من اجل حل هذه الاشكالية.

بغداد / حسني عبد الكريم

ويؤكد الخبراء والاقتصاديون ضرورة ايجاد الاليات السليمة لحل ازمة السكن في العراق من خلال فتح باب الاستثمار للعمل في هذا القطاع. الكسندر كوييف مدير شركة سلوفاكية للاعمار والتشييد زار بغداد مؤخراً والتقى المدي فقال (وجدنا من خلال التباحث مع المسؤولين العراقيين حاجة حقيقية للاستثمارات الاجنبية

وان تعمل في قطاعات استراتيجية وازداد للمدى اننا نود ان نقدم على الاستثمار لكننا ننتظر دراسة المشاريع المطروحة من قبل الدوائر المعنية للاستثمار في العراق، ونحن نسعى الى التقديم كتيل عقد مشروع معسكر الرشيد من اجل تشييد اضخم مدينة حديثة وذات بناء عمودي في بغداد، ونسعى الان الى التنافس مع الشركات العالمية للتنافس على تقديم التصميم الامولية للمشروع، ووضح ان لدى مجموعة الشركات السلوفاكية رغبة في توظيف الطاقة النظيفة خدمة للبيئة والحفاظ عليها من خلال اعتمادهما كمصدر رئيسي للكهرباء في

المدينة الحديثة وذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية والرياح). لكن المواطن عباس احمد جاسم قال (ان ازمة السكن التي نعانيها في العراق ليست وليدة اليوم، ولكنها توضح بعد ٢٠٠٣ وقد يعود احد الاسباب الى التهجير، لكنه لايمثل سوى ١٠٪ من الازمة، فمند ٢٠٠٣- ولغاية الان لم يتم توزيع أي قطعة أرض سكنية او ايجاد اليات سلسلة للتقديم على القرض العقاري وهذا طبيعي ان تكون هنالك حاجة للمواطن العراقي، وأشار الى ان اسعار العقارات ايضاً في ارتفاع نتيجة ارتفاع اسعار الاراضي والمواد الانشائية، وهذا كله انعكس بصورة سلبية على



المواطن المستأجر).

وتقدر الدراسات الاقتصادية والاسكانية ان حاجة العراق اليوم تنحصر بين ٢٠٠ - ٣٠٠ الف وحدة سكنية، وتشاطرهم الرأي وزير الاسكان العراقي في تصريحات صحفية لدى ترأسها اللجنة المختصة بالاسكان بأن الحاجة الفعلية والائنية هي ٢٠٠ الف وحدة سكنية.

المهندس جبار عباس خضير قال ان حل ازمة السكن يتم عبر تغيير نمط البناء الاقفي بالبناء العمودي، وأشار الى تجربة العراق في المجمعات السكنية الضخمة كما في شارع حيفا (عمارات حيفا)، وكيف انها وفرت